اللهم الا ان يجعل مورد التقسيم القديم وعلى تقدير ان يكون المراد بالذاتي العدم الذاتي يكون جميع الاحكام
الاحكام التي للوجوب الذاتي احكاما للقدم الذاتي والقدم والوجوب الذاتي متلازمان
متعاكسان فيكونان متوافقين في الاحكام والوجوب الغيري اعم مطلقا من القدم الغيري
والثاني انسب بسياق الكلام لانه ذكر في بحث القدم والحدوث والاول انسب بحسب الاصطلاح فان
انقسام القدم الى الذاتي والغيري غير متعارف عند اهل العلم ويستحيل صدق الذاتي على المركب ولا يكون
الذاتي جزءا اي جزءه ولا يزيد وجوده عليه والا لكان ممكنا والوجود المعلوم هو المقول بالتشكيك
اما الخاص به فلا وليس طبيعة نوعية على ما سلف لجاز اختلاف جزئياته في الزوجية وعدمه
وتاثير الماهية من حيث هي في الوجود بعد غير معقول والنقض بالقابل ظاهر البطلان
ذكر للوجوب الذاتي خواص منها انه يستحيل ان يصدق الوجوب الذاتي على
المركب لان كل مركب مفتقر الى اجزائه التي هي غيره والمفتقر الى الغير ممكن والوجوب الذاتي لا يصدق
على الممكن كما فان قيل هذا انما يدل على عدم صدقه على المركب في الخارج ولا يدل على عدم صدقه على
المركب في العقل فيجوز ان يكون الواجب لذاته في العقل مركبا وان قلنا يجوز ان يكون في العقل
مركبا لان التركيب العقلي ان كان مطابقا للخارج يلزم التركيب في الخارج والا يلزم الجهل لانا
نقول لا نم ان التركيب في العقل اذا لم يكن مطابقا للخارج يلزم الجهل وانما يلزم الجهل ان لو حكم العقل
بالتركيب الخارجي ولم يكن في الخارج وهو مم فان التركيب العقلي لا يقتضي حكم العقل بالتركيب
الخارجي والا لكان جهلا بل يقتضي التركيب في العقل فجاز ان يكون التركيب في العقل ولا
يكون في الخارج فلا يحكم العقل بالتركيب الخارجي لا يقال لو تحقق التركيب في العقل ولم يتحقق
في الخارج يلزم ان يكون صورتان عقليتان مطابقتين لشيء بسيط وهو محال لان
مطابقة احدهما لا يمنع ان يطابقه الاخرى لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان كل من الصورتين
مطابقة للبسيط وليس كذلك فان مجموع الصورتين مطابق للبسيط لا كل منهما وهو غير مستحيل
اجيب بان واجب الوجود لا يشارك شيئا في ماهية وذلك الشيء لان كل ماهية لما سواه
مقتضية

99

مقتضية لامكان الوجود فلو شاركه غيره في ماهية فذلك الشيء يلزم امكانه وهو مح واذا لم يكن
مشاركا للغير في ماهية من الماهيات لم يحتج في العقل الى ان ينفصل عن غيره بفصل ذاتي فلم يكن مركبا
في العقل لا يقال لم لا يجوز ان يكون مركبا من امرين متساويين في العقل ويكون المجموع مطابقا للامر الواحد
البسيط في الخارج لانا نقول العقل لا يحتاج في تعقل ذاته التي هي الوجود الخارجي الى امرين يتقومانه
اذ لا اشتراك له مع الغير في ذاتي ولا جزء له في الخارج حتى يحتاج في تعقله الى انتزاع صورتين من جزئين
فيستحيل تركيبه في العقل مطلقا ومن خواص الوجوب الذاتي ان لا يكون الواجب بالوجوب الذاتي جزءا
من غيره حتى يحصل منه ومن غيره حقيقة واحدة متحصلة وذلك لانه لو كان احدهما اي الجزئين حالا في
الغير امتنع ان يحصل منهما حقيقة واحدة متحصلة وهذا ضروري واذا كان احدهما حالا في الاخر
فلا بد اما ان يكون احدهما محتاجا الى الاخر اولا فان لم يكن محتاجا امتنع حلول احدهما في الاخر
فيمتنع التركيب منهما وان كان احدهما محتاجا الى الاخر اما ان يكون الواجب حالا في الاخر او بالعكس
والاول باطل لان الواجب لذاته لو كان هو المحتاج يلزم الانقلاب والا يكون باقيا بقوامه وتعينه
مستغنيا عن الاخر فلم يتصور حلوله فيه لانه تح نوع اما ان يكون للمحل تشخص اخر مستقلا وله
والا لوجب ان يكون المحل والحال شخصين متغايرين فلم يحصل منهما حقيقة واحدة ولو كان
متشخصا بتشخص الحال يلزم اما يكون له مدخل في ذلك التشخص فلا يكون واجب الوجود مستغنيا
في التشخص عما غيره وهو مح والعكس ايضا مح لانه لو كان المحل هو الواجب وهو مستغن عن الحال
يكون الواجب هو الموضوع والاخر هو العرض فلم يحصل منهما حقيقة متحصلة بل غايته ان يحصل
منهما حقيقة اعتبارية لانه تح يكون الواجب الذي هو المحل مستقلا بقوامه وتشخصه والامر
الاخر عرض له بعد تحصله وتشخصه فلم يحصل منهما حقيقة واحدة الا باعتبار وقد فرض
عليه فرضا ومن خواص الواجب الذاتي ان ما هو واجب بالوجوب الذاتي لا يزيد وجوده
عليه والا لكان الوجود صفة له لانه ان لم يقم الوجود به لم يكن موجودا وان قام به يكون صفة
له والصفة مفتقرة الى الموصوف الذي هو غيرها والمفتقر الى الغير ممكن فيكون الوجود ممكنا وكل ممكنا

Copyright © King Saud University